# الدراسات
# اللغوية والأدبية

# نحو ابن خروف الاجتهادي في فكر أبي حيّان الأندلسي

الاستاذ الدكتور
دعاء نافع بدري كاظم
جامعة بابل - كلية الآداب

المدرس المساعد
صالح كاظم عجيل

# نحو ابن خروف الاجتهادي في فكر أبي حيّان الأندلسي

Towards Ibn Kharouf Al-Ijtihad in the Thought of Abu Hayyan Al-Andalusi


**الاستاذ الدكتور**

**دعاء نافع بدري كاظم**

**جامعة بابل - كلية الآداب**

**Prof. Dr. Duaa Nafeh Badri Kadhum**

doaa13047@gmail.com

**University of Babylon / College of Arts**

**المدرس المساعد**

**صالح كاظم عجيل**

**Saleh Kazem Al-Jubouri**



**الملخص**

يعد ابن خروف من أشهر علماء النحو في الأندلس والذي امتاز بعقليّته الخصبة، وذهنه الوقّاد. فعند تتبعنا لكتب أبي حيّان النحوية نجد أنّ لابن خروف أثرًا واضحًا وبيّنًا في فكره لما ورد له العديد من الآراء في تلك الكتب، ولا سيّما آراؤه الاجتهادية التي بها تميّزت شخصيّته النحوية.

تناولت في هذا البحث (نحو ابن خروف الاجتهادي في فكر أبي حيّان الأندلسي) وقد اشتمل على مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان (أثره في المنصوبات)، أما المبحث الثاني فكان بعنوان (أثره في الأدوات والحروف) . وقد نهجت في بحثي هذا المنهج الوصفي القائم على التحليل، ولم يخلُ هذا البحث من رأي الباحثة في خاتمة كل مسألة معتمدة على الموازنة بين رأي ابن خروف ورأي أبي حيّان مع ترجيح أحدهما بحسب استناده على الأدلة النحوية الرصينة.

وفي الختام خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* أثبت البحث أنّ لابن خروف آراء انفرد بها، وهذا دليل على استقلالية شخصيته النحوية، وقد تأثر أبو حيّان بتلك الآراء النحوية وتناولها في مؤلفاته.

* أثبت البحث أنّ (ما) في (ماخلا) و (ماعدا) هي النصب على الظرفية، خلاف ما ذهب إليه ابن خروف وأبو حيّان وذلك؛ لأنها في تأويل مصدر عند جميع النحاة.

* كشف لنا البحث أنّا أبا حيّان لم يكن متعصّبًا في ترجيحه لان خروف، فإنه يستند في ترجيحه على ما ذهب إليه جمهور البصريين، ما يؤيد قوله بأدلة رصينة من السماع والقياس، وفي كثير من الأحيان يجعل السماع أساسا يعتمد عليه في إثبات الدليل.

**الكلمات المفتاحية :** نحو ، ابن خروف ، ابي حيان الاندلسي

**Abstract :**

Ibn al-Ijtihad grammar in the thought of Abu Hayyan al-Andalusi

Ibn Kharouf is considered one of the most famous scholars of grammar in Andalusia, who was distinguished by his fertile mentality and his stoic mind. His independent grammatical character.

In this research, I obtained ( Ibn Kharouf Al-Ijtihad grammar in the

Thought of Abu Hayyan for Al-Andalusi) and it included two sections.

Also two issues.

In this research, I applied the descriptive approach based on analysis، and this research was not without the researcher's opinion in the conclusion of each issue, based on the balance between the opinion of Ibn Kharouf and the opinion of Abi Hayyan, with the weighting of one of them according to Maymoon based on solid grammatical evidence, and the researcher's preference for one of those opinions Within the limits of its modest capabilities.

In conclusion, the researcher concluded a set of results, the most

important of which are- :

*The research proved that Ibn Kharouf had unique opinions, and this is evidence of the independence of his personality and the soundness of his knowledge. Abu Hayyan was influenced by those opinions, as he mentioned them in his writings.

* The research proved that (Ma) in (Makhla) and (Maaada) is accusative on adverbial, contrary to what Ibn Kharouf and Abu Hayyan said, because it is in the interpretation of a source according to all grammarians.

*The research revealed that Abu Hayyan was not fanatical in his

preference for Ibn Khareef, as he relies in his preference on what is heard and analogy, and in many cases makes the hearing a basis

on which to prove the evidence.

Keywords: grammar, Ibn Kharouf, Abu Hayyan

**المقدمة**

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين نبينا محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.وبعد .. من المعلوم أنَّ ابن خروف هو من أشهر علماء النحو في الأندلس في القرن السابع الهجري، وقد كان بصري التوجه في مذهبه النحوي إلّا أنه لم يكن متعصبًا، فكان يخالفهم في بعض الآراء ويأخذ بآراء النحويين الكوفيين في المسائل التي يرى رأيهم فيها هو الصائب، كما كان يأخذ آراء البغداديين أيضا.

وقد كان ابن خروف يمتلك آراء اجتهادية والتي تميّزت بها شخصيّته النحوية المستقلة، وهذه الآراء هي محور دراستنا في هذا البحث، فقد كان لها أثر واضح في فكر أبي حيّان الأندلسي، إذ ورد العديد منها في مؤلفاته النحوية، ومصداق ذلك المسائل التي تعرض لها هذا البحث الذي قسمته على مبحثين: الأول: (أثره في المنصوبات) وقد شمل مسألتين، وأما المبحث الثاني فكان بعنوان (أثره في الأدوات والحروف) وقد شمل مسألتين أيضا.

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إعطاء توطئة عن الباب الذي تنتمي إليه المسألة، ثم ذكر قول أبي حيّان الذي نصّ عليه ذكر ابن خروف، وبعدها التوثّق من صحّة القول لابن خروف في آثاره، وبعد ذلك بيان موقف أبي حيّان من تلك الآراء.

وقد ذيلت الباحثة رأيها في نهاية كل مسألة وفاقًا لما شاع في التراث النحوي، والله ولي التوفيق.

## المبحث الأول

## أثره في المنصوبات

### ١. القول في (خلا)، و(عدا)

(خلا)، (عدا) من أدوات الاستثناء، ومعنى الاستثناء هو « أنْ تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره»[١].

فالاستثناء هو اخراج البعض من الكلّ بأداة من أدوات الاستثناء فيخرج الثاني مما دخل فيه الأول بوساطة أداة من أدوات الاستثناء، نحو: (قام القومُ الا زيدًا)، ويكون المستثنى منه والمستثنى جملة واحدة[٢].

أمَّا أدوات الاستثناء فأسماء وأفعال وحروف، فالأسماء مثل:(غير، سواء، ولاسيَّما)[٣]. وأما الحروف فهي:(إلا) وتسمّى أم أدوات الاستثناء[٤]، وأيضًا ما استعمل في معنى (إلا) ما كان فعلًا وهو (ليس، ولا يكون)، وقد استعملت ألفاظ في الاستثناء استعمال الأفعال والحروف وهي:(خلا، وعدا، وحاشا)[٥].

ومدار بحثنا في هذه المسألة هو(خلا، وعدا)، قال أبو حيان:« و "ما" الداخلة عليهما مصدرية،

وانتصاب الاسم بعدهما على أنه مفعول، وموضع ما والفعل نصب. واختلفوا في محل انتصابه... وزعم ابن خروف أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: جاءني القوم غير زيدٍ؛ ألا ترى أن "ما" وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى إلا كما أن غيرًا كذلك»[٦].

وقد كان لنحو ابن خروف أثرٌ في فكر أبي حيان الأندلسي في مصدرٍ ثان من مؤلفاته فقد قال: ((ومذهب سيبويه، والأكثر أن (خلا وعدا) فعلان ضمنا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بـ(عدا) و(خلا) وإنما نقل الجر بهما الأخفش. وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر فإذا انجر كن حروفًا، وإذا انتصب كن أفعالًا... وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب غير، وقيل مصدرية ظرفية))[٧].

وذكر موقفين لابن خروف في مصدرين من مؤلفات أبي حيان النحوية، وإذا حاولنا التحقق من صحة ما جاء به أبو حيان عن ابن خروف وجدناه فعلًا قد صرّح بها قائلًا:« و "ما" في "ما عدا" و "ما خلا" مصدرية في موضع نصب على الاستثناء »[٨].

وقد بيّن سيبويه أنَّ (عدا، وخلا) هما فعلان يجريان مجرى (ليس، ولا يكون) فيكون معناهما الاستثناء، ولا يكونان صفة[٩] فعندما تقول: أتاني القوم عدا زيدًا، وما أتاني القوم خلا زيدًا، كان بتقدير: عدا بعضهم زيدًا، وخلا بعضهم زيدًا، كان ذلك بمعنى: جاوز بعضهم زيدًا[١٠].

وقد ذكر السيرافي أنَّ (خلا، وعدا) جاءا في المثالين السابقين بمعنى الاستثناء، إلّا أنّهم جاؤوا يجاوز التمثيل وإنْ كان هذا اللفظ لا يستعمل في هذا الموضع[١١]. فـ(خلا، وعدا) معناهما المجاوزة، والمجاوزة للشيء تعني الانقطاع لمن جاوزته دون غيره، فالمجاوزة تعني الخروج عن الشيء[١٢].

فلا خلاف في كون (خلا، وعدا) فعلان أو حرفان، فإنْ كانتا فعلين فهما فعلان غير متصرفين؛ وذلك لأنّه يصح أنْ تقع (إلا) موقعهما وفي هذه الحالة يكون المستثنى منصوبًا على المفعولية، والفاعل معهما ضمير مستتر، ويكون ذلك بشرط أنْ يسبقا بـ(ما) المصدرية[١٣].

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في (ما عدا)، و(ما خلا) فتكون (ما) في موضع نصب، و(ما خلا)، و(ما عدا) كالمصدر، ويكون الفاعل لـ(عدا)، و(خلا) مضمرًا تقديره: ما عدا بعضهم، وما خلا بعضهم[١٤]؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل نحو:(بلغني ما صنعت)، أي صنيعك[١٥]؛ ولهذا فإنَّ (ما) المصدرية، و(خلا، وعدا) صلتها وفاعلهما الضمير المستتر، والمفعول به المنصوب نحو:(قام القوم ما خلا زيدًا) هو القول المشهور عند النحويين[١٦].

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما)، ومنهم الكسائي والجرمي، نحو:(قام القومُ ما خلا زيدٍ)، أو (ماعدا زيدٍ)؛ وذلك على تقدير(ما) زائدة عندهم، وجعل (خلا، وعدا) حرفي جرّ، وحكاية الجرمي في الجر بعد (ما) نقلًا عن بعض العرب[١٧]، ووصف ابن الناظم ما ذهب اليه الجرمي بالشاذ[١٨].

ووصف الأشموني(ت:٩٠٠هـ) رأي مَنْ جعل (ما) في (ما خلا، وما عدا) زائدةً بالفاسد[١٩]؛ وذلك لأنَّ القياس إنّ (ما) لا تُزاد قبل الجار بل بعده نحو قوله تعالى:﴿ عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:٤٠]، وقوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾[آل عمران:١٥٩]، وإنْ قالوه بالسماع فو كلام شاذ لا يحتج به[٢٠].

وذكر ابن مالك أنّ من كلام العرب:« كلُّ شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرَهن»[٢١]، ومعناه: كلّ شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا (عدا) وأبقوا عملها، وزعم بعض الناس أنّ (ما) ههنا بمعنى (إلا) وليس بشيء.

وإنْ كانت (عدا، وخلا) لم تسبقا بـ(ما) ففيها وجهان من الإعراب: إمَّا أنْ يكونا أفعالًا فيكون ما بعدهما منصوبًا، أو يكونا حرفي جر ويكون ما بعدهما مجرورًا، وذلك نحو قولك:(قام القومُ خلا زيدٍ)، و( عدا زيدٍ)، فـ(خلا، عدا) حرفا جرّ[٢٢].

وقد حكى سيبويه أنّ بعض العرب مَن يعامل (خلا) معاملة حرف الجر فيجعلها بمنزلة (حاشا)، وقد ذكر قولهم:(ما أتاني القوم خلا عبدِ الله). فلا خلاف في جعل (خلا) حرف جر، أما (عدا) فهي فعلٌ ولم يذكر سيبويه ولا المبرّد فيها الحرفية[٢٣]، ولكن الأخفش من يعاملها معاملة الفعل والحرف فإنّه قرنها مع (خلا) في الجر[٢٤].

وقيل أنَّ ابن خروف قد ذهب الى الجواز في جعل (عدا) حرف جر كما ذهب الناظم، فذهبوا إلى ما ذهب اليه الأخفش[٢٥].

ففي اقتران (عدا، وخلا) بـ(ما) المصدرية خلاف بين النحويين في وجه نصب المصدر المؤول، فقد ذهب النحويون إلى ثلاثة أوجه في إعرابه، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ المصدر موضوع موضع الحال كما في موضع المصدر الصريح، وهو ما ذهب إليه السيرافي ففي قولك:(قام القوم عدا بعضهم)، أو (خلا بعضهم) بمعنى:(مجاوزتهم)، فذلك المصدر في موضع الحال[٢٦].

أمّا الوجه الثاني فهو النصب على الاستثناء كانتصاب (غير)، وهو مذهب ابن خروف[٢٧].

أما الوجه الثالث فهو جعل (ما) مصدرية ظرفية وتقدّر (ما) وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على المصدرية الظرفية الوقتية. أي إنَّ (ما) وصلتها تنوب مناب الوقت. فأصل المصدر هو المضاف اليه للفظ (وقت)، فحذف المضاف

وأُقيم المضاف اليه مقامه، فقولهم:(قام القوم عدا زيدًا)، على تقدير:(قام القوم وقت مجاوزتهم زيدًا)[٢٨].

وخلاصة ما تقدّم تبيّن لنا أنّ النحويين أجازوا النصب والجر في (ما عدا، وما خلا)، والذي يعنينا في هذه المسألة هو حالة النصب، فقد اتفق النحويون على أنّ (ما) مصدرية، و(ما خلا، وما عدا) في موضع نصب، إلّا أنّهم اختلفوا في موضع المصدر المؤول من النصب، فقد ذهب السيرافي إلى أنّه منصوب على الظرفية، والذي ذهب اليه ابن خروف هو النصب على الاستثناء.

ومن ثَمَّ نستنتج أنَّ ابن خروف كان منفردًا في رأيه عن مَنْ سبقه، فلم يذكر أحد من قبله ما ذهب إليه وقد أكدت محققة كتاب شرح جمل الزجاجي أنّ ما ذهب إليه ابن خروف في انتصاب المصدر المؤول في (ما خلا) على الاستثناء ومعاملته معاملة (غير) هو من الآراء التي انفرد بها ابن خروف، وقد ذكر ذلك عنه أبو حيان، وابن هشام[٢٩]. وقد كان أبو حيان متأثرًا بما ذهب اليه ابن خروف منفردًا، إذ ذكر له موقفين في مصدرين من مؤلفاته النحوية، وهذا دليل على تأثره بنحوه.

الراجح في موضع المصدر المؤول في (ما خلا)، و(ما عدا) هو النصب على الظرفية؛ وذلك لأنّها في تأويل مصدر عند الجميع، والمعروف عند النحويين أنّ المصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة. ففي قولك:(قام القوم ما عدا زيدًا)، أي: قام القوم وقت مجاوزتهم زيد، إذ كثيرًا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر.

**٢. إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه**

المفعول فيه ويسمى الظرف، وهو إمَّا ظرف مكان أو ظرف زمان[٣٠]، وسميت أسماء الزمان والمكان بالظروف؛ وذلك لوقوع الأفعال فيها وتحلّها ولا تؤثر فيها، فشبهت بالإناء والحال فيه غيره، ولذلك أُطلق عليها تسمية (أوعية)[٣١].

ويقصد بالزمان هو ما يدل على وقت وقوع الحدث، أما ظرف المكان فهو ما يدل على مكان وقوع الحدث[٣٢]. وتعتبر أسماء الزمان ظروفًا إذا ضُمِّنت معنى (في) نحو:(قدمت يوم الجمعة)، فلوقوع الفعل فيه سمّيت ظرفًا، وكل اسم يصلح كونه جوابًا لـ(أين) فهو مكان نحو قولك: سرتُ أمامك[٣٣].

وحكم الظروف النصب والناصب هو ما وقع فيه من فعل، أو ما في معناه، وأيضًا جميع أسماء الزمان هي قابلة للظرفية سواء أكان مبهمًا أو مختصًا، والمبهم: هو الذي يدلّ على قدر من الزمن غير معين نحو:(حين)، والمختص: هو الذي يقدر بزمان محدود نحو:(يومين)، أما

المختص غير المعدود هو نحو: أعلام الأيام وما يختص بـ(ال)، أو الاضافة، أو الصفة[٣٤].

ومدار بحثنا هو مسألة إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور، قال أبو حيان:« وزعم ابن خروف أن الفرق بين «رمضان» و «شهر رمضان» من جهة أن رمضان علم، وشهر ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام... وكذلك زعم في أعلام الأيام أنها كأعلام الشهور»[٣٥]. ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف هذا فحسب، وإنما ذكر له موقفًا آخر في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته، فقد قال: «وأجاز ابن خروف أن تقول: سرت الشهر، والسير في بعضه وأن يعمل في الشهر مما لا يتطاول نحو: لقيتك الشهر، وأعلام الأيام كالسبت يجوز أن يكون العمل في جميعها، وفي بعضها، ويعمل فيها ما تطاول وغيره ... وذهب ابن خروف على أن أعلام الأيام كأعلام الشهور، وقولك: سرت الخميس لا يكون العمل إلا في جميع اليوم»[٣٦].

أورد أبو حيان رأي في ابن خروف في مصدرٍ ثالثٍ وفي المسألة نفسها، إذ قال:« وزعم ابن خروف أنّ أعلام الأيام كأعلام الشهور، فإذا قلت: سرت الخميس كان ذلك عاملًا كما أنّك قلت سرت المحرم كان العمل مستغرقًا له، وإذا قلت سرت يوم السبت احتمل أنْ يكون السير مستغرقًا لجميع اليوم واحتمل أنْ يكون في بعضه»[٣٧].

لقد كان نحو ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان النحوي من ايراده لموقفه في ثلاث مصادر من مؤلفاته النحوية وفي المسألة نفسها. وعند التأكد من صحة ما نقله أبو حيان عنه وجدناه فعلًا قد صرّح بالمسألة قائلًا:« ومما لا يقع في بعضه أسماء الشهور... فإنْ قلت: لقيته شهر المحرم جاز العمل فيه كله أو في بعضه ... وليس الشهر كذلك، وكذلك: سرته السبت، ولقيته يوم السبت، وسائر أسماء الأيام كذلك»[٣٨].

إلّا أنّ أبا حيان كان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، إذ قال:« وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأن الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو غير نكرة، معرفة علمًا أو غير علم، وإنما التفرقة بين المحرم وأسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر؛ من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه؛ لأنَّه يراد به ثلاثون يومًا، ولا يجوز أن يكون في بعضه كما زعم ابن خروف. وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها»[٣٩].

وقد ذكرت محققة كتاب (شرح جمل الزجاجي لابن خروف) رأي أبي حيان واعتراضه في هذه

المسألة على ابن خروف وقالت:« لم أجد في الارتشاف الا رأي ابن خروف»[٤٠].

وذكر ابن مالك ما ذهب اليه ابن خروف في اجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور، فإنْ قيل:(سير عليه يوم الخميس) فهو للتعميم، وإنْ قيل: أسير عليه يوم الخميس يحتمل التعميم والتبعيض[٤١]. وقال ابن مالك:« فيما رآه نظر، ولم يرد عليه بشيء»[٤٢].

وقد ردَّ ناظر الجيش على ردّ أبي حيان على ابن خروف هو من كلام ابن عصفور، ولكن أبا حيان لم ينسبه اليه، وقد بيّن ناظر الجيش أنَّ أبا حيان كثيرًا ما ينقل عن ابن عصفور دون الإشارة اليه، وإنما يشير إليه بعبارة: (وقال بعض أصحابنا)[٤٣].

ولم يكن أبو حيان وحده من ذكر موقف ابن خروف من اجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور وانما كان لانفراد ابن خروف في رأيه أثر واضح في فكر العديد من النحويين المتأخرين، ومنهم ابن عصفور الذي كان أبو حيان متأثرًا بآرائه، فقد نصّ ناظر الجيش قائلًا:« وقد ذكر المسألة ابن عصفور فقال بعد ذكر مذهب ابن خروف: وجعل السبب في ذلك أنها أعلام واقعة على أيام الأسبوع، والعلم واقع على المسمى بجميع صفاته لا على بعضه، فكان العمل لذلك واقعًا في جميعه، فإن أضيف إليه يوم صار تعريفه إنما هو بالإضافة لا بالعلمية، فيجوز أن يكون العمل حينئذ في جميعه، وأن يكون في بعضه، قال: ولهذه العلة نفسها فرق بين ما لم يضف إليه شهر من أسماء الشهور، وبين ما أضيف إليه منها شهر؛ لأن تعريف ما لم يضف إليه منها شهر بالعلمية، وتعريف ما أضيف إليه منها شهر بالإضافة، قال: وهذا الذي ذهب إليه من التفرقة بين العلم وغيره باطل؛ لأن الاسم يتناول مسماه، علما كان أو غير علم»[٤٤].

وأيضًا من النحويين الذين ذكروا موقف ابن خروف في هذه المسألة هم: ابن عقيل[٤٥]، والسيوطي[٤٦]. إلا أنّ ابن عقيل كان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، إذ قال:« وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور. فسرتُ الجمعة عنده للتعميم كسرتُ المحرم، وسرتُ يوم الجمعة محتملٌ له وللتبعيض كشهر المحرم، ومنع لهذا: لقيتُك الخميس، وأجاز: لقيتك يوم الخميس. والصواب خلافه، لأن ذلك إنما قيل به في أسماء الشهور، لأن المحرم مثلًا بمنزلة الثلاثين يومًا، ولو قال: سرتُ ثلاثين يومًا لم يحتمل تبعيضًا، إذ العدد نص في مدلوله ... فلا فرق بين ما أضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه»[٤٧].

فيبدو أنّه لم يكن أبو حيان وحده معترضًا على ما انفرد به ابن خروف، فقد وافقه العديد من

النحويين، ومنهم: ابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي، وغيرهم.

وقد كانت آراء ابن خروف الاجتهادية محورًا لدراسة سابقة لدراستنا وهي:(ابن خروف وآراؤه النحوية)، إذ كتب الباحث فصلًا تحت عنوان:(آراؤه الاجتهادية)، وذكر من ضمن هذه الآراء رأي ابن خروف في (الفرق بين رمضان، وشهر رمضان)، وقد فصّل القول فيها[٤٨]، إلا أنّ دراستنا تختلف عن من سبقتها؛ كوننا ندرس المسائل النحوية لابن خروف التي كان لها أثر في فكر أبي حيان النحوي تحديداَ.

ومما تقدم نخلص أنَّ مسألة (إجراء أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور في باب المفعول فيه) هي من المسائل التي انفرد بها ابن خروف في رأيه عن مَن سبقه من النحويين، وقد كان أبو حيان معترضًا على ما انفرد به، وقد وافقه بعض النحويين المتأخرين في اعتراضه على ما ذهب اليه ابن خروف.

ومن ثمّ فإنّ هذه المسألة هي من المسائل النحوية التي كانت ذات أثر بليغ في فكر أبي حيان النحوي، وهذا بيّن، وواضح من ايراده لموقف ابن خروف في ثلاثة مصادر من مؤلفاته النحوية.

ويبدو لي أنّ الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأي أبي حيان ومن وافقه فيما اعترض به على ابن خروف، إذ إنّ أبا حيان يرى أنّ الاسم يكون متناولًا لمسماه بجملته سواء أكان نكرة أم معرفة، علمًا أو غير علم، وهو الرأي الراجح، وذلك باعتماده على ما جاء من كلام العرب سماعًا، والسماع هو أقوى الأدلة في الاستشهاد النحوي.

## المبحث الثاني

## أثره في الأدوات والحروف

### ١. جملة الحال الماضية معنًى لا لفظًا

تكون الحال أما مفرد، أو جملة فقد تقع الجملة في موضع الحال، ولا تخلو أنْ تكون اسمية، أو فعلية[٤٩]، فالحال المفرد هو الأصل[٥٠]، وإنْ جاءت الحال جملة فتكون حملًا على المفرد سبكًا منها معناه[٥١]. ويشترط في الجملة الحالية أنْ يكون فيها رابط، إمَّا ضمير، أو واو، وتسمى واو الحال، أو واو الابتداء[٥٢]. وعلامة هذه الواو هي صحة وقوع (إذا) موقعها، نحو:(جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ)، والتقدير: إذا عمرو قائم، أو تأتي الجملة بالضمير والواو معًا، نحو:(جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة)[٥٣].

وإنْ كانت جملة الحال فعلية ففعلها إما مضارع، أو ماضٍ، وإنْ كانت جملة الحال اسمية أو فعلية، فتكون إمَّا مثبتة أو منفية، فإنْ كانت جملة فعلية وفعلها مضارع مثبت لا تصحبها الواو، بل ترتبط بالضمير فقط، نحو:(جاء زيدٌ يضحك). وإنْ كانت الجملة اسمية، أو فعلية وفعلها مضارع منفي أو ماضٍ فيجوز في ذلك

ارتباطها بالواو وحده، أو بالضمير وحده أو بهما[٥٤].

ومدار بحثنا في هذه المسألة هو مجيء الواو مع الضمير في جملة الحال المتضمن الفعل المضارع المنفي بـ(لم)، فقد قال أبو حيان:« "وَلَمْ يَلْبِسُواْ" يحتمل أن يكون معطوفًا على الصلة ويحتمل أن يكون حالًا دخلت واو الحال على الجملة المنفية بلم كقوله تعالى :﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾، وما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ وقوع الجملة المنفية بلم قليل جدًا وابن خروف من وجوب الواو فيها وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال»[٥٥]، فقد ذكر هذا الموقف في مصدرين من مؤلفاته النحوية[٥٦]. وقد كان للمسألة أثرٌ في موضع آخر في كتابه البحر المحيط فقد قال:« ووهم الأستاذ أبو الحسن بن خروف ... فزعم : أنها إذا كانت الجملة ماضية معنى لا لفظًا احتاجت إلى الواو كان فيها ضميرًا، ولم يكن فيها»[٥٧] .وقد ذكر أبو حيان موقفًا رابعًا لابن خروف في مصدر ثالث من مؤلفاته، وفي المسألة نفسها قائلًا:« فإنْ كانت الجملة مصدّرة بمضارع... وزعم ابن خروف أنَّ الجملة إذ ذاك تحتاج الى الواو سواء أكان فيها ضمير أم لم يكن والمستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم»[٥٨]. وأيضًا كان للمسألة أثر خامس في تفكيره النحوي في مصدر رابع من مؤلفاته، فقد قال:« وإن كان منفيًا بغير لا، وحرف النفي لم، والجملة لا ضمير فيها، وجبت الواو نحو: جاء زيد ولم تطلع الشمس، أو كان فيها جاز أن يكتفي به، وجاز أن يجتمع هو والواو، وزعم ابن خروف أنه لا بد من الواو»[٥٩]. ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان لمواقف ابن خروف أثرٌ في تفكيره أيضًا في مصدر خامس من مؤلفاته، فقد قال:« وزعم ابن خروف أنه لابد فيها من الواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن»[٦٠].

وإذا تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف وجدناه فعلًا قد صرّح في هذه المسألة قائلًا:« فإنْ كانت معنًى لا لفظًا، نحو:(جاء زيدٌ ولم يخرجْ عمروٌ) احتاجت الى الواو كان فيها ضمير أو لم يكن»[٦١].

وقد ذكرت محققة كتاب شرح الجمل لابن خروف أنَّ من الآراء التي انفرد بها ابن خروف هي مسألة «جملة الحال الماضية معنى لا لفظًا تحتاج الى الواو، فقد قالت: المعروف عند النحويين أنّ جملة الحال المنفية بـ(لم) يجوز فيها الاقتصار على الضمير وعلى الواو، والجمع بينهما، الا أنّ ابن خروف أوجب اقترانها بالواو، كان فيها ضمير أو لم يكن، قال:( فإنْ كانت ماضية معنى لا لفظًا، نحو: جاء زيد ولم يخرج عمرو...) وردّه عليه ابن مالك، وأبو حيان، والسيوطي؛ لأنّ السماع بخلاف»[٦٢].

وقد كان أبو حيان معترضًا على ما انفرد به ابن خروف فقد قال:« وكذلك ما ذهب إليه «ابن خروف من وجوب الواو فيها ... خطأ[٦٣] بل ذلك قليل وبغير الواو كثير على ذلك لسان العرب، وكلام الله»[٦٤]، ألا «ترى الى قوله تعالى:(لم يمسسهم) فيه ضمير يعود على ذي الحال، وهو ضمير النصب في (يمسسهم)، ولم تدخل الواو على لم»[٦٥]. وكان ردّه معترضًا على ابن خروف في انفراده في مصدر آخر من مؤلفاته قائلًا:« وزعم ابن خروف أنه لا بد من الواو، وزعم ابن عصفور ... وهما زعمان مخالفان للسماع من القرآن وكلام العرب »[٦٦]، وقال أيضًا:« المستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم»[٦٧].

إلّا أنَّ أغلب النحويين قد اتفقوا أنَّ الجملة الفعلية الحالية التي فعلها مضارع منفي بـ(لم) تأتي على ثلاثة أوجه، وقد جاءت شواهد كثيرة من القران ومن الشعر، وهذه الأوجه هي: إمَّا أنْ ترتبط بالواو فقط، أو بالضمير العائد على صاحب الحال، أو تأتي بالواو والضمير العائد على صاحب الحال معًا. فمن شواهد المضارع المنفي بـ(لم) أنْ يأتي بالضمير فقط هو قوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[ال عمران:١٧٤]، وأيضًا مثالهم ما جاء مرتبطًا بالواو دون الضمير قولك:(جاء زيدٌ ولم تطلع الشمس)، ودليلهم على اجتماع الواو مع الضمير معًا قوله تعالى:﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[الأنعام:٩٣].

وشواهد ما ذهب اليه النحاة في مجيء الجملة الفعلية المضارعة المنفية بـ(لم) الحالية مرتبطة بصاحبها الضمير فقط، مما جاء في الشعر العربي قول زهير من (البحر الطويل):

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ
نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ[٦٨]

فإنّ الشاهد في البيت السابق هو ورود الفعل المضارع المنفي بـ(لم) حالًا من (حبّ)، وكان الرابط هو الضمير المستتر في (تحطم)، ولم يكن الرابط هو الواو[٦٩]. أما ما جاء في القران الكريم مما اجتمع فيه الواو والضمير معًا قوله تعالى:﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[٧٠][الأنعام:٩٣]، وأيضًا من شواهد الشعر العربي الذي اجتمع فيه الواو الحالية والضمير معًا قول النابغة: (من البحر الكامل):

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ
فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ[٧١]

الشاهد هو:(وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ)، حيث جاءت الجملة الفعلية المضارعة المنفية بـ(لم) حالًا من (النصيف)، واجتمع فيها رابطان هما:(ضمير يعود إلى صاحب الحال)، و(واو الحال)، فالرابط بصاحب الحال في هذا البيت الشعري هو شيئان: واو الحال والضمير[٧٢] .

خلاصة ما تقدّم فقد أجاز النحويون أنّ جملة الحال الفعلية المضارعية المنفية بـ(لم) يجوز فيها الاقتصار على الضمير أو على الواو أو الجمع بينهما، والذي ذهب اليه ابن خروف هو وجوب اقتران الجملة الفعلية الحالية المنفية بـ(لم) بالواو سواء أكان فيها ضمير أم لم يكن، وهذا دليل على انفراده بالرأي، وقد خالفه واعترض على ما ذهب اليه أبو حيان، ووصف ما ذهب اليه

بالخطأ؛ لأنّه مخالف للسماع. والذي يبدو لي أنّ ما ذهب اليه أبو حيان هو الراجح؛ وذلك لأنّ ما ذهب إليه ابن خروف مخالف للسماع، فقد وردت الكثير من الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية التي ذكرنا بعضًا منها في هذه المسألة، والتي تؤيد ما ذهب اليه أبو حيان.

**٢. دخول لام الابتداء على المعمول المتوسط بين اسم إنّ وخبرها**

وتسمى هذه اللام بـ(لام الابتداء)، وهي لا تدخل على المبتدأ كثيرًا، وغالبًا ما تدخل على خبر (إنّ) المكسورة وتكون مفتوحة(٧٣)، فإنَّ هذه اللام هي حقّها الدخول على إنَّ؛ لأنّها تتصدر الكلام، وهذا غير جائز عند البصريين؛ لأنّ اللام هي حرف تأكيد، و(إنّ) حرف تأكيد فكرهو الجمع بين حرفين ذات معنى واحد(٧٤)، فتقدّمت (إنّ) على لام التوكيد؛ لأنّها عاملة، وزحلقت اللام الى الخبر؛ ولهذا سميت باللام المزحلقة(٧٥).

وفائدتها هو توكيد الكلام وازالة الشك عن معناه(٧٦)، ولام الابتداء مختصة بالدخول على معمولي (إنَّ) المكسورة، فتدخل على اسمها وخبرها، ومعمول خبرها(٧٧)، وكل موضع وله شروطه(٧٨).

تدخل لام الابتداء على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر، فكل معمول عند توسطه بين اسم (إنّ) وخبرها جاز دخول اللام عليه، كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، إلا أنّ النحويين قد نصّوا على منع دخول اللام على الحال، فلا يجوز أنْ تقول:(إنَّ زيدًا لضاحكًا راكبٌ)(٧٩).

وهذا هو مدار بحثنا في هذه المسألة، فقد قال أبو حيان:« فأما معمول الخبر؛ فإن تأخر فلا يجوز دخول اللام عليه، فإن أدخلت اللام على الخبر جاز دخولها على معموله المتأخر عند الزجاج نحو: إن زيدًا لقائم لفي الدار، ومنع ذلك المبرد ... ولا يقاس ذلك على الظرف والمجرور، أو معمولًا لخبر، هو فعل ماض لم تدخل عليه قد نحو: إن زيدًا به وثق، لم تدخل اللام عليه ... أو حالًا، فالجمهور على منع دخول اللام عليها، فلا يجوز إن زيدًا لضاحكًا قائم، وأجاز ذلك بعضهم، ولم يسمع، فإن كان الظرف، أو الحال متأخرين عن العامل فيهما، وتأخر الاسم

عنهما نحو: إن عندك لفي الدار زيدًا، وإن عندي لقائمًا صاحبك، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز لتعلق الظرف، والحال بما قبل الاسم، وأما إن زيدًا لقائمًا في الدار، فلا سبيل إليه إلا باللام، ولا بإسقاطها »[٨٠].

وقد أوردها أبو حيان في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته، فقد ذكر موقفه قائلًا:« ويشمل معمول الخبر أن يكون مفعولًا به، وظرفًا، ومجرورًا، وحالًا، ومصدرًا، ومفعولًا من أجله، وفي بعض هذه الأشياء خلاف ... أما الحال... أنها لا يجوز دخول اللام عليها وإن كان القياس يقتضيه ... وقال ابن خروف: وأما إن عندي لفي الدار زيدًا، وإن عندي لقائمًا صاحبك، فقياسه أن يجوز لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم، وأما "إن زيدًا قائمًا في الدار" فلا سبيل إليه لا باللام ولا بسقوطها لتقدم الحال على العامل، وهو معنى»[٨١].

فعندما تحققنا من صحة ما نقله أبو حيان عن ابن خروف في آثاره وجدناه قد صرّح بها قائلًا:« واللام تدخل على خبر (إنَّ) وهي لام الابتداء ... وعلى معمول الخبر إذا تقدّم عليه نحو: إنَّ زيدًا لفي الدار لقائمٌ، فإنْ تقدّم الخبر مجرورًا أو ظرف، وتأخر الاسم دخلت عليه

حيث كان، قال تعالى:﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾ [ص:٤٠]، والمستفاد من الجملة هو الخبر، وهو المؤكد بـ(إنَّ)»[٨٢].

فعندما اطلعنا على ما ذكره ابن خروف في دخول لام الابتداء على معمول الخبر لم نجد ما نصّه أبو حيان عنه في قوله:(القياس أنَّه يجوز لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم)، فلم يذكر ابن خروف الحال، فلعل أبا حيان أخذ ذلك سماعًا من شيوخه.

فاعترض أبو حيان على ما انفرد به ابن خروف، إذ قال:« وإنّ في الدار لطعامك آكلا ... لأنَّ معمول الخبر إذا كان حالًا لم تدخل اللام عليه، نحو: إنّ زيدًا لعريانًا قائم، فلا يجوز هذا، ولم يسمع من لسانهم، ونصّ الأئمة على منعه وإنْ كان القياس على إنّ زيدًا لطعامك آكل يقتضيه»[٨٣].

وقد ذكر السيوطي أنَّ ابن مالك قد اعترض على ابن خروف وكانت حجته عليه أنّه لم يسمع، فذكر أنَّ الأجود هو عدم الحكم بجوازه، وقد وافقه فيما ذهب اليه أبو حيان، وذكر من النحاة المانعين هم: الكسائي، والفراء[٨٤].

وذكر سيبويه أنّ هذه اللام لا تكون إلا للابتداء[٨٥] وبيّن السيرافي أنّ المبرد لا يجيز قول: إنَّ زيدًا لفي الدار قائم، وكانت حجته هو عدم تكرار اللام إذا كان المعنى واحد[٨٦]. وأيضًا من المانعين لدخول لام الابتداء على معمول الخبر إن كان حالًا هو ابن السراج، وحجته إنّه كل ما كان من صلة الثاني لم تدخل عليه اللام، فلا يجوز أنْ تقول: إن ضربت رجلًا لقائمًا،

فكانت حجته هو دخول اللام على ما هو في الأصل خبر للمبتدأ، فقولهم: إنَّ زيدًا في الدار قائمًا، استقبحوا دخول اللام على (قائم)؛ وذلك لأنّ (زيد) في الأصل هو مبتدأ، و(في الدار) خبره، و(قائم) حال، والعامل هو شبه الجملة (في الدار)[٨٧].

والذي ذكره ابن عقيل[٨٨] هو أنَّ لام الابتداء تدخل على معمول الخبر، فكل معمول يتوسط بين اسم (إنَّ) وخبرها يجوز دخول اللام عليه، ويقصد بالمعمول هو المفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، إلا أنَّ النحويين قد نصّوا على منع دخول اللام على الحال، فلا تقول:(إنَّ زيدًا لضاحكًا راكبٌ).

وقد وافق الشاطبي مذهب ابن خروف في جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط إذا كان ظرفًا أو حالًا قائلًا:« قال ابن خروف: لتعلّق الظرفِ والحال بما قبل الاسم والخبر وهذا تحرُّز حسن ... فتدخل له في حيِّز الجواز، ويصح كلامه على هذا التنزيل. والله أعلم»[٨٩].

ومن ثَمَّ فإنَّ مسألة (دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط) قد وضع النحويون شروطًا لدخول اللام، ويتبين أنَّ ابن خروف كان منفردًا في رأيه بجواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط إنْ كان ظرفًا، أو حالًا، وعدّها من القياس في جواز دخولها عليه، ولم يسبقه أحد من النحويين في ما انفرد به، والذي نصَّ عليه النحويون هو منع دخول لام الابتداء على الحال، وقد كان ابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي معترضين على ما ذهب إليه، إلّا أنَّ من النحويين الذين وافقوه فيما ذهب اليه انفرادًا هو الشاطبي فقد ذكر موقفه في كتابه (المقاصد الشافية) كما ذكرنا قبل قليل.

وقد تبيّن لنا أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب اليه أبو حيان، وكان متبعًا في مذهبه ما ذهب اليه النحويون المتقدمون، وقد وافقه بعض النحويين المتأخرين، وكانت حجة أبي حيان في (عدم جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتوسط إنْ كان حالًا)، هو لم يسمع عن العرب وإنْ كان القياس يقتضيه، وأيضًا بسبب منع الأئمة لجواز دخولها، فالذي يبدو لي أنّ رأيه هو الراجح؛ لأنّه اعتمد على السماع في موقفه، والسماع هو أقوى الأدلة النحوية في العربية وأثبتها دلالةً وقاعدةً.

**الخاتمة**

توصل البحث إلى نتائج عدة أهمها :

١- أثبت البحث أن لنحو ابن خروف الاجتهادي أثرا في فكر أبي حيان الأندلسي والتي كانت محورا لدراسة هذا البحث.

٢- كشف البحث أن لابن خروف شخصية مستقلة وذلك من عقليته الخصبة وذهنه الوقاد، وذلك لما أبداه من آراء انفرد بها عن النحويين وكان لأبي حيان موقف من تلك الآراء معتمدا

على أدلة نحوية مستنبطة من الأصول النحوية المحتج بها في النحو العربي.

٣- توصل البحث إلى أن رأي أبي حيان هو الرأي الراجح في أغلب المسائل التي انفرد بها لابن خروف وذلك في حدود إمكانات الباحثة المتواضعة، وكان ترجيح رأي أبي حيان لاعتماده على ما جاء في القرآن الكريم وما جاء من كلام العرب شعرا ونثرا.

**الهوامش:**

(١) اللمع في العربية:١٢١.
(٢) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٨٥/٢.
(٣) يُنظر: الايضاح العضدي:٢٠٩.
(٤) يُنظر: شرح الأزهرية:٤٢.
(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:٤٨٧/١، والمقاصد الشافية:٣٩٠/٣، وشرح الأزهرية:٤٢.
(٦) التذييل والتكميل:٣١٦/٨.
(٧) ارتشاف الضرب:١٥٣٤/٣-١٥٣٥.
(٨) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:٩٦٢/٢.
(٩) يُنظر: الكتاب:٣٤٨/٢، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي:٩٥/٣.
(١٠) يُنظر: المصدر نفسه:٣٤٨/٢، والمقتضب:٤٢٦/٤، وشرح كتاب سيبويه:٩٧/٣.
(١١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٩٥/٣.
(١٢) يُنظر: علل النحو:٤٠١، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١٨٩/٢.
(١٣) يُنظر: علل النحو:٣٩٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١٨٩/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك:٣٠٦/٢، وشرح ابن الناظم:٢٢٤.
(١٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٩٨/٣، وعلل النحو:٣٩٩، والمفصّل في صنعة الاعراب:٩٦
(١٥) المقتضب:٤٢٧/٤، ويُنظر: الأصول في النحو:٢٨٧/١.
(١٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:٤٩٧/١.
(١٧) يُنظر: المصدر نفسه:٤٩٧/١/١، والمقاصد الشافية:٤١٠/٣.
(١٨) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٢٥.
(١٩) يُنظر: شرح الأشموني:٥٣٥/١.
(٢٠) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٣١٠/٢، وشرح ابن الناظم:٢٢٥، وأوضح المسالك:٢٤٧/٢، وحاشية الصبان:٢٤٤/٢، وشرح الأشموني:٥٣٥/١.
(٢١) شرح التسهيل، ابن مالك:٣١/٢.
(٢٢) يُنظر: شرح ابن عقيل:٤٩٥/١.
(٢٣) يُنظر: الكتاب:٣٤٩/٢، والمقتضب:٤٢٦/٤.
(٢٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١٠٠/٣، واللمع في العربية:١٢٥، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١٩٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٨٥/٢.
(٢٥) يُنظر: المقاصد الشافية:٤٠٨/٣.
(٢٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٩٨/٣، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١٩٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٨٨/٢، وأوضح المسالك:٢٤٦/٢، والمقاصد الشافية:٤٠٩/٣.
(٢٧) يُنظر: شرح جمل الجمل، ابن خروف:٩٦٢/٢، والتذييل والتكميل:٣١٦/٨، وارتشاف الضرب:١٥٣٤/٣-١٥٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٨٨/٢، وأوضح المسالك:٢٤٦/٢، والمقاصد الشافية:٤٠٩/٣، وشرح الاشموني:٥٢٥/١، وحاشية الصبان:٢٤٣/٢.
(٢٨) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٢٥، والتذييل والتكميل:٣١٧/٨، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٨٨/٢، وأوضح المسالك:٢٤٦/٢، والمقاصد الشافية:٤٠٩/٣، وشرح الأشموني:٥٢٥/١، وحاشية الصبان:٢٤٣/٢.
(٢٩) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:١٧٩/١.
(٣٠) يُنظر: اللمع في العربية:١١٠، وشرح المفصل، ابن يعيش:٩٧/٢، وشرح ابن عقيل::٤٦٣/١.
(٣١) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:٢٧١/١.

(٣٢) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٤٤٣/١.
(٣٣) يُنظر: المصدر نفسه:٤٤٧/١-٤٤٨.
(٣٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٦٥٨/٢.
(٣٥) التذييل والتكميل:٢٨٤/٧.
(٣٦) ارتشاف الضرب:١٣٩٨/٣.
(٣٧) منهج السالك:١٤٨.
(٣٨) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:٣٧٥/١.
(٣٩) التذييل والتكميل:٢٨٤/٧.
(٤٠) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، هامش (٤):٣٧٥/١.
(٤١) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٢٠٦/٢، وتمهيد القواعد:١٩١٥/٤.
(٤٢) تمهيد القواعد:١٩٢٠/٤.
(٤٣) يُنظر: المصدر نفسه:١٩٢١/٤.
(٤٤) تمهيد القواعد:١٩٢٠/٤.
(٤٥) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٤٩٨/١.
(٤٦) يُنظر: همع الهوامع:١٤٦/٢-١٤٧.
(٤٧) المساعد على تسهيل الفوائد:٤٩٨/١-٤٩٩.
(٤٨) يُنظر: ابن خروف وآراؤه النحوية، حسين عبد حسين الفتلي، الفصل الرابع، آراؤه الاجتهادية، مسألة: الفرق بين رمضان وشهر رمضان.
(٤٩) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٩٢.
(٥٠) يُنظر: البديع في علم العربية:١٩٥/١، وشرح ابن عقيل:٥٢٤/١.
(٥١) يُنظر: البديع في علم العربية:٢٩٥/١.
(٥٢) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٦٠/٢، وشرح ابن عقيل:٥٢٤/١.
(٥٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:٥٢٤/١.
(٥٤) يُنظر: المصدر نفسه:٥٢٦/١.
(٥٥) البحر المحيط:٥٧٤/٤ (سورة الأنعام٧٤-٩٤).
(٥٦) يُنظر: تفسير النهر الماد:٤٣٠/٢-٤٣١.
(٥٧) البحر المحيط:٤٣٩/٣ (سورة ال عمران:١٧١-١٨٠)
(٥٨) منهج السالك:٢١٥.
(٥٩) ارتشاف الضرب:١٦٠٧/٣.
(٦٠) التذييل والتكميل:١٨١/٩.
(٦١) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:٣٨٥/١.
(٦٢) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:١٨٠/١.
(٦٣) البحر المحيط:٥٧٢/٤، ويُنظر: تفسير النهر الماد:٤٣١/٢.
(٦٤) البحر المحيط:٥٧٢/٤.
(٦٥) تفسير النهر الماد:٤٣١/١.
(٦٦) ارتشاف الضرب:١٦٠٧/٣.
(٦٧) التذييل والتكميل:١٨١/٩، ويُنظر: منهج السالك:٢١٥.
(٦٨) شرح ابن الناظم:٢٤٧، ويُنظر: المقاصد الشافية:٥٠٧/٣.
(٦٩) يُنظر: شرح الأشموني:٤٠/٢.
(٧٠) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٩٥/١.
(٧١) يُنظر: تحرير الخصاصة:٣٤٣/١.
(٧٢) يُنظر: شرح الأشموني:٤١/٢.
(٧٣) يُنظر: أوضح المسالك:٣٣٣/١، والمقاصد الشافية:٣٤٣/٢.
(٧٤) يُنظر: أوضح المسالك:٣٣٣/١، وشرح ابن عقيل:٢٨٧/١، وهمع الهوامع:٥٠٧/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:٣١٣/١.
(٧٥) يُنظر: أوضح المسالك:٣٣٣/١، وضياء السالك الى أوضح المسالك:٣١٣/١.
(٧٦) يُنظر: أوضح المسالك:٣٣٣/١، والمقاصد الشافية:٣٤٣/٢.

(٧٧) يُنظر: البديع في علم العربية:١/٥٤٢.
(٧٨) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٩١-٢٩٥.
(٧٩) يُنظر: المصدر نفسه:١/٢٩٥.
(٨٠) ارتشاف الضرب:٣/١٢٦٤-١٢٦٥.
(٨١) التذييل والتكميل:٥/١٠٤-١٠٥.
(٨٢) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:١/٤٥٥.
(٨٣) منهج السالك:٨٠.
(٨٤) يُنظر: همع الهوامع:١/٥٠٥.
(٨٥) يُنظر: الكتاب:٣/١٤٧.
(٨٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٤٦٥.
(٨٧) يُنظر: الأصول في النحو:١/٢٦١.
(٨٨) يُنظر: شرح ابن عقيل:١/٢٩٥.
(٨٩) المقاصد الشافية:٢/٣٥٦.

**المصادر والمراجع:**


القرآن الكريم

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان اثير الدين الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت-٣١٦هـ)، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.

أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت-٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، الأردن، دار الجبل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، عبد الله بن احمد بن عبد الله بن يوسف بن محمد جمال الدين ابن هشام(ت-٧٩١هـ)، تح: يوسف الشيخ المحمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.

الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧) ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك محمد بن محمد بن محمد بن عبد

الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، د.ت.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت-٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت-٨٢٧هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د.ن، ط١، د.م، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت-٧٦١هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت-٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط٤، د.ت.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت-٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت-٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، محمد محي الدي عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت، د.ت.

شرح الأشموني على الفية بن مالك، علي بن محمد بن حسين ابو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت-٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، (ت-٧٧٨هـ)، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت-٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

شرح الفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تفسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن

مظفر بن الوردي (ت-٧٤٩هـ)، تح:د. عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت-٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢م.

شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت-٦٤٦هـ)، تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة العلوم والأدب، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياشي الأندلسي (ت-٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي(ت-٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م.

شرح جمل الزجّاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت-٦٠٩هـ)، إعداد: سلوى محمد عمر عرب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ١٤١٩هـ.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن ... ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة – سوريا، د.ت .

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت-٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت-٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت-٧٢٠هـ)ـ تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٤م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت-٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

مزية الاصل على الفرع في شرح المفصل لابن يعيش (ت-٦٤٣هـ) دراسة نحوية، هدى كاظم وحيد الحسيني، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت-٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات،

جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة ، ط١، ١٤٠٠هـ.

المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله (ت-٥٣٨)، تح: د. علي بو ملحم، مكتب الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح الفية ابن مالك، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت-٧٩٠هـ)، تح: عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

المقتضب، محمد بن يزيد بن الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت-٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت-١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح، د.م، د.ت.

منهج السالك في الكلام على الفية بن مالك، أبو حيان النحوي الأندلسي، طبعة المملكة المتحددة، ١٩٤٧م.

نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت-٥٨١هـ)، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، (ت-٧٤٥هـ)، تح: د. عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.